

نحو أفق

من أوهام النقد والمشاركة في الرواية المغفلة

بقلم

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق النجاري

سلسلة دراسات عربية ①

نحو أفق

من أوهام النقد المشاركة في الرواية المغفلة

بقلم

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق النخاري

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

للمراسلة حالياً
مركز الحركة - رمسيس
ص. ب: (١٢٤) القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته المنتخبين.

أما بعد...

فإن علم الحديث ذو أبحاث وفنون كثيرة، ويقوم في معظمه على معرفة الرجال والتمييز بينهم، وهذا البحث لأستاذنا البهائي المطلق السيد إبراهيم بن الصديق الغماري حفظه الله، من علماء المغرب وأجد أبناء الإمام محمد بن الصديق الغماري، الذين اشتهروا بالعلم الشريف وبالتحقيقات البديعة، يتحفظنا فيه بموضوع هام جداً في التمييز بين الرجال واجتناب الخلط بين تراجمهم.

ومضة تسلط الضوء على خلط وقع في كتب الرجال التي كتبها بعض نقاد المشرق فلم يصيبوا في تراجم جملة من رجال المغرب حيث اختلط الأمر عليهم فجعلوا الواحد اثنين وأكثر أو العكس من ذلك، ونقلوا الجرح دون التعديل أو العكس أيضاً، ولعل هذا يحفز الباحثين أن يقيموا الدراسات الخاصة بهذا الأمر المهم الدقيق البالغ الدقة.

والبحث في الأصل عبارة عن مقالتين نُشرتا في مجلة دار الحديث الحسنية (العدد ٣ سنة ١٩٨٢م والعدد ٤ سنة ١٩٨٤م).

وقد استأذنا أستاذنا الفاضل بطبعهما منفصلتين فأجاز بذلك

مشكوراً، وبذلك يتيسر الوقوف عليهما لمن لم يكن من سكان المغرب،
حيث قلَّ وصول المجلات والدراسات والأبحاث المغربية إلى المشرق.

نسأل الله تعالى أن يجزي مؤلفها خير الجزاء وأن يجعلها في ميزان
حسناته، والحمد لله رب العالمين.

الناشر

القاهرة.

في ١١ من شعبان ١٤١٦ هـ

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة]

يعتبر هذا الموضوع - القديم الجديد معاً - مما يلفت نظر المغربي حين يقرأ لمشرقي شيئاً ما عن المغرب والمغاربة، ومع أن شعور أهل المغرب - ومن قديم الزمان - يكاد يكون موحداً نحو هذه الظاهرة فلم أر من أولاهها حقها من العناية والبحث، إلا تنفأ هنا وهناك.

والواقع أنه لا يمكن بحث هذا الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه في مقال أو اثنين، بل يتطلب دراسة مستفيضة تستبطن أسباب هذه الظاهرة، وتحلّي العوامل التي أدت إلى بروزها منذ مئات السنين إلى الآن.

وباعتبار أن هذا المقال يخصّ أحد جوانبها فقط، فلا بأس من تسليط بعض الأضواء عليها بصفة عامة عبر "مدخل" يكشف ولو بصفة مجملة: موقف المغاربة من المشاركة، والمشاركة من المغاربة، ويُتعرّف منه على أسباب الموقفين، ولهذا قسمت هذا البحث الوجيه إلى قسمين: المدخل إلى الموضوع، والنماذج.

القسم الأول:

المَدْخَلُ إِلَى الْمَوْضُوعِ

يدرك الباحث المتفحص دون عناء أنَّ علماء المشرق الذين لم يدخلوا أقطار المغرب، كالأندلس والمغرب الأقصى وما إليهما، يقعون في أوهام غير يسيرة عندما يتحدثون عن المغرب وتاريخه ورجاله، باستثناء قلة منهم، كالحافظ أبي الطاهر السُّلَفي نزيل الاسكندرية والمتوفى بها سنة ٥٧٥ هـ، فقد كان له اتصال وثيق بالمغرب وأهله، وببنته يعتبر قبلة الحاج والطلاب والتجار من المغاربة، وكأنه "بيت مغرب". وكان يعرف أحوال المغاربة وأسرهم وأنسابهم والنابهين من علمائهم، ومن لم يرحل منهم كانوا يكتبونه ويكتبهم، يميزهم ويستحييهم، والحاج منهم كان يعتبر من تمام حجه زيارة السُّلَفي وحضور مجالسه، ويمكن عده بمثابة حلقة وصل بين المشرق والمغرب، فأسانيد المشاركة إلى المغاربة يمر أغلبها من طريقه، والعكس صحيح.

وكالسيد محمد مُرتضى الزبيدي من المتأخرين، فقد كان له هو الآخر اتصال غير عادي بالمغرب والمغاربة، وبينه وبينهم مكاتبات، وله منهم

زيارات، فحصل له من ذلك تعرّف كاشفٌ على المغرب وأهله، بخلاف غيره من علماء المشرق الذين استغلّغ عليهم المغرب لأسبابٍ سنحاول التعرف على بعضها فيما بعد.

وهذا على عكس المغاربة بالنسبة إلى المشرق والمشاركة، كما سيتضح من مناقشة أبي العباس المقرّي في قوله:

(... على أن ابن خلكان وغيره من المشاركة ربما يقع لهم الغلط في تاريخ أهل المغرب لبعد الديار وغير ذلك مما لا يخفى على من مارس علم التاريخ، كما أن كثيراً من المغاربة لا يحسرون تاريخ المشاركة لما ذكرناه، ولذا قال شيخ الإسلام ابن حجر في "إنباء العُمر بأبناء العُمر" حين عرّف ابن خلدون: ... وصنف التاريخ الكبير في سبع مجلدات... ولم يكن مطلعاً على الأخبار على جليتها ولا سيما أخبار المشرق، وهذا يبيّن لمن نظر في كلامه^(١)).

ويمكن تحليل كلام المقرّي هذا إلى ثلاثة عناصر:

- (١) غلط المشاركة في المغرب وأسبابه.
- (٢) تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله.
- (٣) قضية ابن خلدون.

(١) أزهار الرياض في أخبار عياض للمقرّي (٢٥:١) ط لجنة التأليف والنزحة والنشر بالقاهرة.

العنصر الأول

غلط المشاركة في المغرب وأسبابه

أولاً: غلط المشاركة في المغرب:

تدل التجارب والدراسات على أن غالب الوقائع والأحداث التاريخية وكذلك ما يسطر في كتب تراجم الرجال من عرض لأعمالهم وتقويم لأحوالهم، كل ذلك يكتنفه حالتان: حالة يكون فيها الحدث أو مضمون الترجمة ظاهراً بيناً واضحاً متسلسلاً منطقياً لابس فيه ولا غموض، وحالة يكون فيها ذلك مشتبهاً ومتداخلاً، وظاهر التناقض غير منسجم ولا مترابط، بحيث يدرك الباحث أن ما هو مسطر أمامه له خلفيات تحتاج إلى بحث وتعمق لإدراك خفاياه وربط حلقاته.

هذه الحالة الثانية عندما تلبس أحداث المغرب أو ترجمة أحد رجاله ويتناولها المشاركة بالبحث فإنهم يحجمون عن الفحص والمقارنة والتدقيق، واستخدام القواعد التي أصلوها هم أنفسهم للتمييز بين المشتبهات، والفصل بين المتداخلات والوصول إلى الحقائق على ما هي عليها، بل يعمرون عليها مر الكرام، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث حسب المنهج الذي يسيرون عليه عندما تعترضهم مثل هذه الحالة بالشرق... وسيتضح كل هذا عند عرض النماذج، ولا شك أن للمشاركة عذرهم في ذلك، لأن

عوامله متعددة كما سيظهر مما يأتي.

ثانياً: أسباب غلط المشاركة في المغرب:

وأهمها فيما يبدو:

(١) عديم إتقان أئحلب المشاركة للخط المغربي، فتشبهه عليهم الأسماء والأنساب وخاصة المتقاربة في الرسم، وقد وضع العلماء كتباً عديدة للتمييز بين المتشابه من الأسماء والأنساب والكنى والمؤلف خطأ والمختلف نطقاً، إلخ، إلا أن ذلك عندما يتعلق بالمغرب يعوق الخط المغربي - مع الأسباب الباقية - عن تحريره.

(٢) تأخر وصول كتب المغاربة إلى المشرق، على عكس كتب المشاركة التي تصل - في غالب الأحوال - إلى المغرب في عصر مؤلفيها أو بعده بقليل، حيث تُقرأ على مؤلفيها أو على من قرأها عليهم.

ويتج عن تأخر وصول كتب المغرب إلى المشرق:

أ- تداول الكتاب بين أيدي النساخ فيقع فيه التبديل والتحريف.
ب- انطماس معالم النسخ الأصلية بالمحو والرطوبة وغير ذلك من الآفات.

ج - عدم تحليل الوقائع والأحداث المغربية تحليلاً معقولاً باستقصاء أسبابها من المصادر التي تحكي القول ومعارضه ليتمكن تكوين فكرة شاملة عن الواقعة، فقد يصل إلى المشرق كتاب يحمل وجهة نظر معينة عن واقعة ما بعد خمسين سنة من وقوعها، أو تصل ترجمة رجل على شكل، ثم

يصل كتاب آخر يحمل وجهة نظر مغايرة، أو الترجمة على شكل آخر بعد مائة سنة أو قد لا يصل، وهكذا تبقى أفكار المشاركة ومعلوماتهم عن المغرب والمغاربة ناقصة غير شاملة ولا محددة، ومعلوم أن تقويم رجل أو حدث لا يكون تاماً إلا إذا استوفى عناصر من أهمها الإحاطة بسائر الظروف والملابسات، والمقارنة بين الأقوال المتعارضة في كل ترجمة أو حدث.

ثم إنه جرت عادة المؤلفين أن ينقلوا عن بعضهم، وخاصة ما كانت مصادره شحيحة كأخبار المغرب وتراجم رجاله، فإذا غلط مشرقى في أمر مغربي نقل المؤلفون المشاركة الغلط كما هو وتدوول بينهم، وربما نقله بعض المغاربة عنهم كذلك.

(٣) أخذُ المشاركة لكُتب المغاربة - غالباً - على أنها وجادات أو بالإجازة العامة، دون قراءتها على مؤلفيها أو على مَنْ قرأها عليهم، وبذلك يفوتهم تلافى ما تقدمت الإشارة إليه من نقص، ولا يدققون في ضبط التواريخ والأنساب والأسماء والوقائع.

(٤) بُعد الديار وصعوبة وسائل الاتصال، وابتعاد المغرب عن مراكز الأحداث المهمة في الشرق، وقلة ما كُتب عنه وعن تاريخه ورجاله، أو عدم وصول ما كتب منتظماً وموثقاً إلى المشرق كما تقدم.

ومع كل هذا فلا تُنكر جهود علماء المشرق، وخاصة نقاد الحديث منهم في محاولة التعرف على أحوال رجال المغرب، باعتبار معرفة أحوال

الرجال من أهم وظائفهم، بما تيسر عندهم من مصادر على علائها.

والحق أنهم استفرغوا وسعهم وطاقاتهم في إبراز تراجم المغاربة على النحو الذي نرى في كتبهم رغم كل ماتقدم، وعذرهم في أوهامهم قائم لاحالة، ويكفي أنه لولا جهودهم في هذا الصدد لبقى العديد من علماء المغرب وأئمة مجهولين أو لا يعرف عنهم إلا القليل.

وكتب الحافظ الذهبي وحده كافية في تجسيد هذا المعنى بكل أبعاده، رغم أوهامها الكثيرة، كما سيتضح من النماذج.

* * *

العنصر الثاني

تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله

وفي ذلك يقول المقرئ: (كما أن كثيراً من المغاربة لا يحجرون تاريخ المشرق)، مستشهداً بكلام ابن حجر في ابن خلدون.

أما كلام ابن حجر في ابن خلدون فهو واقعة عين واستثناء كما سيأتى في العنصر الثالث.

وأما أن المغاربة لا يحجرون تاريخ المشاركة، فهذا ما لا يوافق عليه المقرئ لعدة عوامل تمكن الإشارة إلى أهمها على سبيل الإجمال، ثم على سبيل التفصيل:

أولاً على سبيل الإجمال: باعتبار أن المشرق هو مهبط الوحي، وبأقطاره استقر معظم الصحابة الذين نقلوا القرآن والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتلقى عنهم تابعوهم وتابعو تابعيهم، ثم تلاميذهم من بعدهم، وبه كان الخلفاء الراشدون وما ظهر في وقتهم من أحداث عظيمة، وهو منشأ الأئمة الكبار في مختلف العلوم الإسلامية، ثم به مكة والمدينة مقصد الحجاج والزوار، فلا ريب أن المغربي إذا أراد أن يكمل فرائض دينه، ويتقن لغة كتابه، ويتلقى العلوم من مصادرها الأصلية وتعلو روايته، فعليه أن يرحل إلى المشرق لتحقيق كل ذلك، وما لا يحصى من المنافع التي تعود عليه في دينه وثقافته.

وهكذا صلب المغاربة اهتمامهم الكلي على المشرق يدرسون تاريخه، ويحللون أحداثه ويحفظون أسماء رجاله وأنسابهم وأشعارهم ويحيطون بتراجمهم، مع قدر كبير من الاستيعاب والضبط والتثبت، فشددوا الرحال إلى المشرق، ومنهم من شد أكثر من رحلة، وتقصوا حقائق الأخبار في أماكنها، ورووا الكتب عن مؤلفيها، أو عن ثقات من رواها عنهم، محاولين ما أمكنهم تلافي النقص الذي يسببه لهم بعد دييارهم عن مركز الأحداث الإسلامية الكبرى.

وكان رائدهم -دائماً- هو الاعتناء الفائق بتحقيق الروايات والتواريخ، وضبط الأسماء والألفاظ وتصحيح النسخ، واستبعاد الأخطاء، والتمييز بين المشتبهات، حتى فاقوا المشاركة في هذا الصدد، واعتبروا

متشددين في اعتبار الضبط إلى حدّ التزمّت، بل ربّما عاد عليهم تشدّدهم بنقيض قصدهم، فالعلو الذي يشبهونه قد اُظهِرَ في بابهم للروايات لأدنى هفوة تصدر من راو فيما يرجع إلى الضبط، وقد لاحظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمة الحافظ ابن الفخار المالقي، أن المغاربة نازلون في أسانيدهم، ويبن الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" سبب هذا النزول فقال: (إن العلوّ المعتبر عند المغاربة هو علو الصفة لاعلو المسافة)^(١) ولعل ذلك يفسر لنا قول القاضى عياض في باب ضبط اختلاف الروايات من "الإمام": (والناس مختلفون في إتقان هذا الباب، ولأهل الأندلس فيه يدّ ليست لسواهم)، ونقل في ترجمة شيخه أبي جعفر بن المرخي المتوفى سنة ٥٣٣ من "الغنية" عن أبي علي الجيّاني قوله فيه وفي أبي بكر بن مغز المعفرى: (ليس من هنا إلى مكة في هذا الباب مثلها).

ويكفي أن نستشهد في هذه العجالة بمثال واحد على تشدد المغاربة في الضبط وعدم تساهلهم فيه، توجد منه العشرات في كتبهم:

ترجم ابن الأبار في "التكملة" للحافظ الأندلسي الكبير أبي العباس النباتي المعروف بابن الرومية الإشبيلي - وله شأن عظيم عند حفاظ المشرق كما سيأتي قريباً - وبعد أن وصف حفظه واطلاعه وتمكنه في علم

(١) علو المسافة هو تقليل عدد الوسائط من غير نظر إلى حال الراوي، وعلو الصفة هو النظر إلى حال الراوي أولاً وبالذات، وتمكنه أو عدمه في باب الضبط، كأن يكون أحفظ أو أقنن أو أقدم سماعاً أو ملازمة لشيخه وهكذا، مع مراعاة بقية شروط الصحة.

الحديث، قال: (رأيت ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته)، وتبحث عن سبب هذا الترك من ابن الأبار لهذا الرجل رغم طوافه بالشرق وحصوله على روايات عالية ما حَلَمَ بها ابن الأبار في الأندلس ! فتجد أنه قال قبل ذلك في ترجمته: (وغيره أضيظُ منه) .

وهذه العبارة لا يخطر على بال مشرقى أن يتحامى مثل النباتي من أجلها، لأنها تصنف عندهم في مراتب الجرح الخفيفة حتى أن بعضهم لم يعتبرها جرحاً باعتبار أنه مامن راورٍ إلا وغيره أضيظُ منه في شيخ أو بلد، فمالك مثلاً أضيظُ في الحجازيين منه في العراقيين، وهو أضيظُ في الزهري من الليث، والليث أضيظُ في المصريين منه، وشعبة أضيظُ في العراق منهما، وهكذا.

وباعتبار هذا التشدد في الضبط، كان المغاربة الذين لم تيسر لهم الرحلة إلى المشرق كابن عبد البر، وأبي علي الجياني، والقاضي عياض، وابن القطان، وابن الأبار: أكثر ضبطاً وأشدَّ تحريماً فيما يرجع إلى المشرق والمشاركة ممن رَحَلَ، حتى لا يُدْخِلُوا من هذه الناحية.

ثانياً: على سبيل التفصيل: ويمكن الاكتفاء هنا - على سبيل المثال لا الحصر - بعرض قُلٍّ من كُثْرٍ من مؤلفات المغاربة التي تخص المشرق وأخباره وتراجم رجاله، وسنرى منها ما يستدرك على المشاركة أخطاءهم في هذا المجال، ويحقق ويضبط الوقائع والتواريخ والأنساب المشرقية، والحال أن عدداً من مؤلفيها لم يرحلوا إلى المشرق، فعنها:

● "تاريخ في المحدثين" لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدقي المتجيلي المتوفى سنة ٣٥٠هـ، وهو خاص بالرواة المشاركة، وقد قال فيه ابن حزم في "رسالة تفضيل الأندلس": (ما وضع في الرجال أحد مثله، إلا ما بلغنا من تاريخ محمد بن موسى العقيلي، وأحمد بن سعيد هو المتقدم في التأليف، القائم في ذلك).

● "الذيل على تاريخ البخاري" لمسلمة بن القاسم القرطبي المتوفى في سنة ٣٥٣هـ، اشترط ألا يذكر فيه إلا من أغلفهم البخاري، فاستدرك عليه رجالاً ما عرفوا وعُرفت أحوالهم إلا من جهته، كما نجد النقول عنه بكثرة في كتب حفاظ المشرق، وقد عدل وجرح وأزال الجهالة عن رجال، وقال الحافظ ابن حجر عن مؤلفه: "إنه رجل كبير القدر".

● "ماروى الكبار عن الصغار" لنفس المؤلف.

● "المؤلف والمختلف" للحافظ أبي الوليد ابن الفَرَضِي، وتوجد النقول أيضاً عنه بكثرة في كتب المشاركة.

● "التمهيد" لابن عبد البر، وأهميته في ضبط الوقائع والتواريخ والأنساب لا تخفى على دارس.

● "الاستيعاب" له، وقد أثبت فيه الصُحبة لرجال، ونفاها عن آخرين، واستدرك على المشاركة، وناقش وبين وفصل، بحيث يعتبر أحد

الأصول المعتمدة في هذا الباب؛ والحال أن مؤلفه لم يارح الأندلس.

● "كتاب الكُنَى" له.

● "الأنساب" له.

● "جَمَهْرَةُ أنساب العَرَب" لابن حزم.

● "التعديل والتجريح، لمن خَرَجَ له البُخاري في الجامع الصحيح"

لأبي الوليد الباجي، ولا يخلو كتابٌ في تراجم رجال الصحيح من النقل عنه.

● "تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ وَتَمْيِيزُ الْمُشْكَلِ" لأبي علي الجَيَّاني المتوفى سنة

٤٨٩ هـ ويعتبر أصل الأصول فيما يرجع إلى شرح الغوامض والبيهمات

والمشكَل من أسماء رجال الصحيحين وكناهم وألقابهم... إلخ، ثم التنبيه

على الأوهام الواقعة من رُواة الكتَّابين عن الشيخين فيما يرجع إلى ما تقدّم،

بحيث يعتبر صدور مثل هذا الكتاب غريباً من شخصٍ لم يرحل عن

الأندلس.

● "مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ" للقاضي عِيَّاص، وقد أُرِى فيه على شيخه

الجَيَّاني وزاد وأفاد في هذا المعنى فوائدٌ لا توجد عند غيره، وهو الآخر لم

يارح المغرب والأندلس.

● "لِسَانُ الْبَيَانِ عَمَّا فِي كِتَابِ أَبِي نَصْرِ الْكَلَابَاذِيِّ مِنَ الْإِغْفَالِ

وَالنِّسْيَانِ" لأبي عبد الله بن يربوع الإشبيلي المتوفى سنة ٥٢٢ هـ، وهو

استدراك على كتاب الكلاباذي في رجال البخاري.

● "المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج" له.

● "الإعلام بما في المؤلف والمؤلف للدارقطني من الأوهام" لأبي

محمد اللخمي الرشاطي المري، ويكفي أنه استدرك على الدارقطني حافظ الدنيا.

● "أنساب الرواة" له. (١)

● "غوامض الأسماء المبهمة" لأبي القاسم بن بشكوال في عشرة

أجزاء.

● "أخبار الأعمش" له.

● "أخبار النسائي" له.

● "أخبار المحاسبي" له.

● "أخبار إسماعيل القاضي" له.

● "أخبار ابن وهب" له.

● "أخبار ابن المبارك" له.

(١) سماه الحافظ الذهبي: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة

الآثار. اهـ. جلال.

● "الرَّوْضُ الْأَنْفُ" للسُّهَيْلِي، وأهميته في تحقيق الوقائع وشرح الغوامض وضبط التواريخ والأسماء والأنساب لا تخفى على باحث.

● "بَيَانُ الرَّهْمِ وَالْإِبْهَامِ" لأبي الحسن بن القَطَّانِ الفاسي، وقد أتى فيه بما يُتَعَجَّب منه في هذا الباب كما بينت ذلك بتفصيل في الأطروحة التي حضرتها عنه بعنوان: علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الرهم والإبهام لابن القَطَّان، يسر الله مناقشتها وأزاح العوائق عن طريق دار الحديث الحسينية عمرها الله^(١).

ولم أتعرض هنا لفهارس المغاربة ورِحالاتهم، ومعطياتها في هذا المضمار، فإن لها مقالاً خاصاً أو بحثاً مفرداً إن شاء الله.

ولنتختم هذا العرض الوجيز بنبذة عن:

● "الحافل في تذييل الكامل" لأبي العباس النباتي الذي تقدمت الإشارة إليه:

يعتبر "الكامل في الضعفاء" لأبي أحمد ابن عدي الجُرْجَانِي، الذي يقع في عشرين مجلداً، أجمع كتاب في موضوعه، وعليه بنى الذهبي كتابه "ميزان الاعتدال" حيث استدرك مَنْ أغفلهم ابنُ عدي، وأضاف مَنْ جاء بعد ابن عدي من الرجال.

(١) وقد تمت مناقشتها وطُبعت في حزمين كبيرين عن وزارة الأوقاف

المغربية، وهي رسالة راقية وبحث جيد ممنوع، يلزم طالب العلم مطالعته. اهـ. جلال.

ومن أهم مصادر الذهني في استدراكه على الأصل ذيله
المسمى "الحافل" لابن الرومية الإشبيلي، كما قال في مقدمة "الميزان":

... فهذا كتاب ألفت بعد كتابي المنعوت بـ "المغني" وطولت فيه
العبارة، وفيه عدة من الرواة زائد على مَنْ في المغني، زدت معظمهم من
"الحافل المذيل على الكامل".

ثم كان "الحافل" من أهم مصادر زيادات ابن حجر في "لسان
الميزان" على الذهبي. كما في الأمثلة التالية:

١ - لسان الميزان (٢١/١): أباء بن جعفر النخعي... أورده
الذهبي في ذيل الضعفاء. فقال: كذاب كان بالبصرة، كذا أورده تبعاً
للنباتي في "الحافل ذيل الكامل".

٢ - لسان الميزان (٤١/١): إبراهيم بن بكر الشيباني الأعور كوفي..
تبع فيه المصنف -أي الذهبي- صاحب الحافل.

٣ - لسان الميزان (٣٣١/١): أحسن السدوسي عن أنس. قال
الموصلی: حديثه ليس بالقائم، روى عنه عبد المؤمن بن عبد الله
السدوسي. قاله النباتي في الحافل. قال: ولم يخرج الموصلی من عهد عبد
المؤمن.

٤ - لسان الميزان (٣٦٩/١): إسحاق بن كثير من التابعين... ولم
يذكر له الأزدي شيئاً سوى إسماعيل بن مسلم. وتعليقه النباتي بأن

نه هذا هو إسماعيل بن سليمان الأزرق؛ وليس بحجة.

وهكذا نجد "الميزان" و"لسانه" لعلمي هذا الشأن مملوئين بالنقل عن
ل واعتماده وتسليم كلامه في الرواة المشاركة.

العنصر الثالث

قضية ابن خلدون

إذا لاحظنا الحافظ ابن حجر على ابن خلدون أنه لا يحرر تاريخ
ارقة فهي ملاحظة ينبغي أن تقصر على ابن خلدون وحده، ولا تتعدى
غيره، فيجعل حجة على المغاربة كلهم.

نعم، باعتبار أن لكل قاعدة شواذ كما يقال، والاستقراءات تكون في
لها أغلبية، فقد وجد مغاربة قلائل مثل ابن خلدون يهتمون في أمور
رق، كابن حزم على جلالته وحفظه وإطلاعه، فقد ألف ابن القبطان
سي كتاباً انتقد فيه أوهام ابن حزم في "المحلى" في أسماء الرجال،
سابهم وفي التواريخ وما إلى ذلك، نقل جملة وافرة منه في كتابه "بيان
سم والإيهام"، والحق أن بعض تلك الأوهام فاحش، وكذلك ألف بعض
آخرين من علماء المشرق، وهو السيد أحمد رافع الطهطاوي المصري
في سنة ١٣٥٤ هـ كتاب "المسعى الحميد إلى بيان وتحرير الأسانيد"
تف فيه عن أوهام غريبة في إحدى الفهارس المغربية المشهورة، وتوجد
لك أوهام هنا وهناك لبعض المغاربة، ولكن كل ذلك يعد من الشواذ

التي لا تندح في النتيجة العامة المستخلصة مما تقدم، على أن ابن حجر كان سيء الرأي في ابن خلدون بصفة خاصة، ولا مجال لذكر تفاصيل ذلك الآن، ولنكتف بإشارة عابرة ذكرها الحافظ السخاوي في "الإعلان بالتريخ" حيث قال:

(...) وكذا مدح تاريخ ابن خلدون صاحبه التقى المقرئ... ولم يوافق شيوخنا - أي ابن حجر - إلا في بعض، وحق أنه لم يكن مطلعاً على الأخبار على حقيقتها، ولأسيما أخبار المشرق، وهو يبين لمن نظر في كلامه).

وقال: (كان ابن خلدون يجزم بصحة نسب بني عبيد - الذين كانوا خلفاء مصر وشهروا بالفاطمين - إلى علي رضي الله عنه ويخالف غيره في ذلك، ويدفع ما نقل عن الأئمة من الطعن في نسبهم ويقول: إنما كتبوا ذلك المحض مراعاة للخليفة العباسي.. قال شيخنا - أي ابن حجر -: وابن خلدون كان لانحرافه عن آل علي يثبت نسبة الفاطمين إليهم لما اشتهر من سوء معتقد الفاطمين، وكون بعضهم نسب إلى الزندقة وادعى الإلهية كالحاكم، وبعضهم في الغاية من التعصب لمذهب الرافض حتى قتل في زمانهم جمع من أهل السنة، وكان يُصرح بسب الصحابة في جوامعهم وبجامعهم، فإذا كانوا بهذه المثابة، وصح أنهم من آل علي حقيقة التصق بال علي وكان ذلك من أسباب النفرة عنهم، نسأل الله السلامة).

فاتضح أن احتجاج المقرئ بكلام ابن حجر في ابن خلدون على
المغاربة عموماً هو احتجاج في غير محله، والله أعلم.

* * *

القسم الثاني:

النماذج

النموذج الأول:

أورد ابن حزم في "المحلى" (٩/١) حديثاً من طريق وهب بن مسرة عن محمد بن وضاح، فكتب العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - تعليقا من جملة: (ووهب هذا هو أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقهِ والحديث والعلل، فاضلاً ورعاً، أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر).

ولاشك أن الشيخ أخذ هذا الكلام عن الحافظين التافدين: الذهبي وابن حجر، فقد قال الذهبي في "الميزان" (٧٤/٤):
محمد بن مفرج القرطبي، قال ابن الفرضي: ترك لأنه كان يدعو إلى بدعة وهب بن مسرة.

وقال ابن حجر في "اللسان" (٣٨٧/٥)، متمماً كلام الذهبي:
وهب كان قدرياً، وفي المغاربة: محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج من الحفاظ، يحرر ترجمته، هل هو المراد هنا أو غيره؟ وقد نسب هذا الحافظ إلى جده الأعلى مفرج في عدة أسانيد، فالظاهر أنه هو، وكانت

وفاة هذا الحافظ سنة ٣٨٠، وقد أثنى عليه بالحفظ والضبط جماعة من الأئمة، منهم: ابن القرضي، وابن عفيف، والحميدي، وذكر من جملة تصانيفه: "فقه الحسن البصري" في سبع مجلدات.

وقال في ترجمة وهب بن مسرة من "اللسان" (٢٣١/٦):
وهب بن مسرة التميمي أبو الحزم من العلماء بالفقه والحديث، وتكلم في شيء من القدر، فعابوا عليه، وتبعه جماعة على مقالته، مات سنة ٣٤٦ هـ.

والملاحظ أنَّ الذهبي وهم في وهب بن مسرة فتبعه ابن حجر مزيكاً وهمه ومضيفاً إليه أو هاماً أخرى فتتج عن ذلك سلسلة من الأغلاط:
أولها: أنَّ ههنا أربعة أشخاص جعلهم الذهبي ثلاثة، وابن حجر اثنين، وهم:

- (١) محمد بن عبد الله بن مسرة القرطبي.
 - (٢) وهب بن مسرة الحجاري.
 - (٣) محمد بن مفرج الفني.
 - (٤) محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج الحافظ.
- ولاعلاقة لأحد هؤلاء بالآخر لا من قريب ولا من بعيد كما سيظهر بعض ذلك من:

ثاني الأغلاط: أنَّ النَّذي نُسب إلى القَدَر والاعتزال وحالف رأي الجماعة بالأتدلس، وظهر عذهب جديد في الأصول، فأحرقت كتبه

وجرح أتباعه، هو: محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الجبلي، وهو من أهل قرطبة وبها مات سنة ٣١٩هـ.

أما وهب بن مسرة العالم السني المحدث الحافظ راوية ابن وضاح وتلميذه الملازم له، فهو: وهب بن مسرة بن مفرج بن حكم التميمي من أهل وادي الحجارة فكان يعرف بالحجاري، وبها أقام ولم يدخل قرطبة إلا للسمع أو إسماع أصول ابن وضاح، وتوفي سنة ٣٤٦هـ، فهو أبعد الناس عن التهمة التي ألصقها به الحافظان الذهبي وابن حجر.

ثالثها: أن محمد بن مسرة المتدع له بالأندلس شهرة كبيرة وقصص ماثورة بحيث يستغريب خفاء شأنه على مثل الذهبي مؤلف "تاريخ الإسلام" العظيم، حتى يخلط بينه وبين وهب بن مسرة!! والحق أنه لا رابطة تجمعهما، والغالب أنه تحرقت عليه نسخة "المدارك" للقاضي عياض، فقد نقل في ترجمة وهب من "تذكرة الحفاظ" (٣/٨٩) عن عياض قوله فيه: (بدت منه هفوة في القدر)، مع أن عياضاً قال في ترجمة وهب من "المدارك" (٤/٤٥٢ ط. بيروت) عكس ذلك. قال: (وله كتاب في السنة وإثبات القدر)، ولم يتعرض لهفوة ولا غيرها، بل وصفه بأنه: (كان حافظاً للفقعة بصيراً به وبالحدِيث بصراً حسناً، ضابطاً لكتبه، مع ورع وفضل ودارت عليه الفتيا بموضع... وسمع عليه عالم عظيم... وإليه كانت الرحلة في حياته).

وعلى فرض أنه بدت منه هفوة، فالهفوة مجردة لا تقتضي أن

يكون داعية إلى مذهب وله أتباع يُتْرَكُون وتُطْرَح رواياتهم، مع أن الله يعلم أنه بريء من الهفوات، ولو بدت منه أقل هفوة في المعتقد لطرحه الأندلسيون قاطبة، ولما شذوا الرجال إليه واستقدموه إلى قرطبة للسمع منه، كما يعلم من تشدهم البالغ في هذا الباب، ولما ملأ ابن حزم كُتُبَه من روايته، وقد اشترط في أول "المحلى" أن لا يحتج فيه إلا بحديث صحيح عنده، ومعلوم أن خير الآحاد الصحيح عنده - بصرف النظر عن كونه في الصحيحين أو غيرهما - يفيد عنده العلم لا الظن، ولا يفيد العلم عنده إلا ورواته سالمون من كل ما يقدح في العدالة التي من أهم مفاهيمها عنده بجانبة البدع.

وهكذا راح وهب بن مسرة ضحية اشتراكه في النسبة إلى "مسرة" مع محمد بن مسرة الفيلسوف، فأدخله ابن حجر في "لسان الميزان" المخصص للمتهمين والضعفاء، وذلك ظلم له نتج عن عدم استخدامه هو والحافظ الذهبي - رحمهما الله - لما يستخدمانه بالنسبة إلى المشاركة في التمييز بين المؤلف أسماءهم وأنسابهم، والحال أن التشابه يكون كاملاً في الاسم واسم الأب والنسبة والبلدة والزمان، ومع ذلك يميزان بين عدد كبير من الرواة على هذا الشكل، لا بين رجلين لعللاقة بينهما إلا التشابه في اسم أب هذا، وجَدَّ هذا.

وابعهما: محمد بن مفرج الذي نقل الذهبي عن ابن الفرضي أنه ترك لأنه يدعو إلى بدعة (وهب) بن مسرة، لابس من الإتيان بنص ابن

الفرضي فيه ليزداد هذا الأمر وضوحاً:

قال ابن الفرضي في "تاريخه" (٨٤/٢): محمد بن مفرج بن عبد الله ابن مفرج الماعري، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالفني. سمع من قاسم بن أصبغ وغيره، ورحل إلى المشرق، فسمع بحكمة من ابن الأعرابي، وعصير من عبد الملك بن محمد بن بحر بن شاذان الجلاب، ولقي بها أبا جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، فروى عنه تأليفه في إعراب القرآن، وفي المعاني، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك، وهو أول من أدخل هذه الكتب الأندلس رواية، وكان يعتقد مذهب ابن مسرة، ويدعو إليه، وكان قليل العلم، حدث وسمع الناس منه، ثم ترك الناس الأخذ عنه.

فلم يقل ابن الفرضي أنه دعا إلى بدعة وهب بن مسرة، بل قال ابن مسرة فقط، وابن مسرة معروف من هو بالأندلس، وقد ترجم له ابن الفرضي قبل ذلك (٤١/٢) ترجمة بين فيها أمره. ومما جاء فيها: أنهم بالزندقة، فخرج فاراً، وتردد بالمشرق، فاشتغل بملاقة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة، ثم انصرف إلى الأندلس، فأظهر نسكاً وورعاً، واغتر الناس بظاهره، فاختلوا إليه وسمعوا منه، ثم ظهوروا على سوء معتقده، وفتح مذهبه، فانقبض من كان له إدراك وعلم، وتمادي في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدأوا بتخلته...

فلا أدري من أين جاء استنتاج أن ابن مسرة الذي تبعه محمد بن مفرج هو وهب؟! ١٩

خامسها - وهي تخص الحافظ ابن حجر وحده - :

أنه وقف على تاريخ ابن الفرضي، لأنه ينقل عنه كثيراً في كتبه، وقد رأينا قول ابن الفرضي في ابن المفرج هذا إنه كان قليل العلم، ولما استنتج ابن حجر أن ابن مفرج هذا هو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج قال:

ب - أتى عليه الأئمة، منهم ابن الفرضي، وابن عفيف، والحميدي بالحفظ والإتقان.

ج - تتبع فقه الحسن البصري (وحده) في سبع مجلدات.

فهل يكون الحافظ الذي هذا شأنه، قليل العلم ؟

سادسها - وهي تخص ابن حجر كذلك - قوله في ابن مفرج: (وذكر المصنف - يعني الذهبي - في الحفاظ ان ابن الفرضي روى عنه وأنه روى عن وهب بن مسرة، فالظاهر أنه هو).

فقد استنتج أن ابن مفرج الفتي هو ابن مفرج الحافظ، ورتب استنتاجه على النحو الذي ذكر، وهو غريب لأمرين:

الأول: أن الذهبي لم يذكر في ترجمة ابن مفرج الحافظ من " التذكرة " (١٠٠٧/٣) أنه روى عن وهب بن مسرة، ولا ذكره في شيوخه حتى يستنتج ما استنتج، بل لم يذكر أحد أن ابن مفرج الحافظ روى عن وهب بن مسرة، لا ابن الفرضي تلميذه، ولا الحميدي ولا

عياض ولاغيرهم! وإن كانت لاستحيل روايته عنه إذ توفي وهب سنة ٣٦٤هـ وابن مفرج ٣٨٠هـ، ولكن لم يذكروا أنهما اجتمعا.

الثاني: الاكتفاء بالرواية عن شيخ ما في تحديد شخص الراوي غريب في حد ذاته، لأن ذلك إنما هو عندهم من جملة القرائن والملاحظات، وليس أصلاً مستقلاً في التعريف بالراوي.

وبعد: فإن اسم "مفرج" شائع جداً بالأندلس، وفي علمائهم عدد كبير ممن اسمه أو اسم أبيه أو جده: "مفرج" وكتب تراجمهم من كتاب الخشني إلى "الإحاطة" لابن الخطيب طافحة بهذا الاسم، ولا زالت أسر أندلسية في شفشاون وطنجة تحمل اسم "مفرج" إلى الآن.

وقد ترجم ابن الفرضي في تاريخه فيمن ترجم لهم ممن يحمل هذا الاسم: لمحمد بن مفرج الفتي أحد أتباع ابن مسرة، ولشيخه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الحافظ الكبير الرحال، في الجزء الثاني ص ٩٥.. ومما قاله في ترجمته: (... وكان حافظاً للحديث، عالماً بعلمه، بصيراً بالرجال، صحيح النقل، جيد الكتاب على كثرة ما جمع، سمع منه الناس كثيراً، وآلت الاختلاف إليه والسماع منه، من سنة تسع وستين، إلى أن اعتل علته التي توفي بها، وأجاز لي جميع ما رواه غيره مرة، كتب لي ذلك بخطه، ولأخي).

فأظن أنه لا مجال للاشتباه بعد هذا بينه وبين أي "ابن مفرج" آخر!

كما أنه لا مجال للاشتباه بين وهب بن مسرة الجبجاري الحافظ وبين محمد
ابن مسرة القرطبي الفيلسوف.

* * *

النموذج الثاني:

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٤٧) (رقم ٤٧٠):
(أحمدُ ابن الجُبَّاب أبو عُمَر القُرطبي، قال ابن حزم: كان شديد الغفلة. قلت: بفتح الجيم بعدها موحدة ثقيلة نسبة لبيع الجُبَّاب بكسر الجيم والتخفيف جمع جبة، واسم والد أحمد هذا: خالد بن يزيد، ويكنى أبا عُمَر بضم العين وفتح الميم، وهو محدث مشهور من كبار الحفاظ بالمغرب، روى عن بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، ورحل فسمع من إسحاق الدبري، وعلي بن عبد العزيز وغيرهما.. قال عياض: كان إماماً في الفقه والحديث وسمع منه جمع كبير، وصنف "مسند مالك" وتصانيف أخرى ومات في جمادى الآخرة سنة اثنين وعشرين ومائتين عن ٩٦ سنة).

هذا كلام الحافظ - رحمه الله - وفيه مزاجنة بين ترجمتين لرجلين لاعلاقة لأحدهما بالآخر، ولا يشتركان إلا في الأندلسية وفي اسم أحمد والكنية:

الأول: أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم المعروف بابن الجُبَّاب - بالجيم - الحافظ الكبير، المولود سنة ست وأربعين ومائتين، والمتوفى سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، عن ٧٦ سنة، لا ٩٧ كما ذكر الحافظ أو تحرف على الناسخ أو الطابع، وهذا هو الذي ذكر تفاصيل ترجمته بعد قوله: (قلت) إلخ، ونقل مضمونها عن القاضي عياض، وربما

أضاف إليه من " تاريخ ابن الفرضي " و " اللباب " لابن الأثير و " تذكرة الحفاظ " للذهبي (١).

أما الثاني فقد نقل ترجمته - أو الكلام الذي صدر به الترجمة - من " جذوة المقتبس " للحمّيدي، وها هو ذا نصه في (ص ١١١): (أحمد بن الحباب (بالحاء) أبو عمر، قرطبي من أهل العربية والأدب، كان أستاذاً مقدماً، أخبرني أبو محمد علي بن أحمد (يعني ابن حزم) وغيره: أنه كان مع جذقه بالأدب وتصرفه في العربية شديد الغفلة في غير ذلك من أموره، وكان حياً في الدولة العامرية..).

وقد نقل الضبي في " بغية الملتبس " (ص ١٢٦) هذه الترجمة عن الحمّيدي كما هي، وعند كليهما أحمد بن الحباب - بالحاء - لابلجيم وهما يرتبان اسم الأب أيضاً على حروف المعجم، وقد أوردها بعد أحمد بن جمهور، ويعدّه أحمد حيرون، ثم أحمد بن الحسن، ثم أحمد بن خازم مما يدل على أنه عندهما: أحمد بن الحباب بالحاء، إن كان هناك رجل يحمل هذا الاسم، وإلا فالذي يظهر:

(١) انظر: ابن الفرضي (٤٢/١)، والمدارك (١٧٤/٥) ط المغرب، وقد سقطت ترجمة هذا الرجل من مطبوعة بيروت، وانظر أيضاً: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٢٥٣/١)، وتذكرة الحفاظ (٨١٥/٣)، وتوجد ترجمته أيضاً في: جذوة المقتبس (١١٣)، وبغية الملتبس (١٦٣)، والديباج المذهب (٣٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (٣٣٩)، وفي غيرها من المصادر.

١ - أن الحميدي اختصر نسب هذا الرجل وترجمته، كعدد ممن يترجمهم في كتابه، نظراً للعذر الذي أبداه في أوله من أنه ألفه في بغداد بعيداً عن مصادره الغربية، ومعتمداً على حفظه.. إلخ، ولذلك فهو لم يذكر تاريخ وفاته ، مكتفياً بالإشارة إلى أنه كان حياً في الدولة العامرية.

٢ - أن الضبي لم يكلف نفسه البحث عن هذا الرجل، وتبع الحميدي على قصيره، لأن الضبي اعتمد على أكثر ما ذكره الحميدي، كما قال في مقدمة كتابه " بغية الملتبس ".

٣ - أن هذا الرجل هو: أحمد بن عبد العزيز بن فرج بن أبي الحباب النحوي صاحب أبي علي القالي وتلميذه الملازم له، المتوفى سنة أربعمائة.

وقد ترجمه ابن بشكوال في " الصلة " (١٩)، والسيوطي في " بغية الوعاة " (١٤٠) نقلاً عنه ، ولابأس من إيراد نبذ من كلام ابن بشكوال، قال: (أحمد بن عبد العزيز بن فرج ابن أبي الحباب النحوي من أهل قرطبة، يكنى أبا عمر، روى عن أبي علي البغدادي ولزمه وكانت له منه خاصة.. كان من جلة شيوخ الأدب، عالماً باللغة والأخبار، حافظاً ضابطاً لها، وكان ينسب إلى غفلة، إلا أنه كان ثقة ضابطاً... توفي سنة أربعمائة... وكان معلّم المظفر عبد الملك بن أبي عامر...).

ولعل تعليمه للمظفر بن أبي عامر هو الذي أذكر الحميدي بأنه كان حياً في الدولة العامرية، ولو أن للحافظ ابن حجر أنساً بأحداث

المغرب وتاريخه واهتماماً بما جريات الأمور فيه، لتذكر أن المنصور ابن أبي عامر الذي تنسب إليه الدولة العامرية، استولى على الحكم في حدود ٣٧٠ أي بعد وفاة ابن الجباب الحافظ بنحو الخمسين سنة.

وسواء كان هذا الذي ترجمه ابن بشكوال هو معني الحميدي أو غيره، فلا يجمع من ذكره الحميدي بابن الجباب الحافظ إلا التقارب في رسم الحياء والجسيم، ويكون استدراك ابن حجر أحمد بن الجباب - بالجسيم - على الذهبي حيث لم يذكره في "الميزان" غير صواب، لأنه بإجماع مؤرخيه في غاية الحفظ والإتقان والنيابة، قال ابن الفرضي: (كان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة).

وقال ابن لبابة: (لا أعرف أحداً يقع عليه اسم عالم بالأندلس إلا أحمد بن خالد)، وقد بالغ الأندلسيون في الافتخار به وفضلوه على شيخ الحرم المكي أبي سعيد ابن الأعرابي، ففي "المدارك": (قال ابن أبي الفوارس: وقد سئل عن أحمد وابن الأعرابي فقال: رأيت الرجلين فما كان يصلح عندي ابن الأعرابي أن يكون غلاماً لابن خالد!)، ومع تشدد الأندلسيين في نقد الرجال - وعلى الأخص محدثوهم - يكون المؤلفون للنظر - حقاً - أن يسودوا رجلاً مغفلاً، فضلاً عن أن يكون شديد الغفلة حسب قول الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وحيث اتضح أن التهمة بشدة الغفلة تخص النحوي لا المحدث، فالمحدث لم يسلم من طعن الأندلسيين على عاداتهم في التخريج، إلا أن

الإمام ابن عبد البر اعتبر جرحه غير مؤثر ولا معتبر عند أرباب هذا الشأن، حيث ذكر في فتواه التي كتبها مدافعاً عن نفسه في مواجهة أهل بلده الذين تكلموا فيه هو نفسه لقبوله جوائز السلطان:

(...ولأحمد بن خالد فقيه الأندلس وعالمها في ذلك كتاب حمله على وضعه وجمعه طعن أهل بلده عليه في قبوله جوائز عبد الرحمن الناصر... إذ نقله إلى مدينة قرطبة وأُسكنه داراً من دور الجامع وأجرى عليه الرزق من الطعام والإدام والناض، وله ولثله في بيت المال حظ...) (١)

والمهم أن أحمد بن الحباب أو ابن أبي الحباب الذي رماه ابن حزم وغيره بالغفلة الشديدة هو غير أحمد بن خالد الحباب الحافظ المجمع على ضبطه وإتقانه، وأن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وهم في جعل الرجلين واحداً.

ويقارب هذا الوهم على نحو ما :

* * *

(١) انظر نص الفتوى بتمامها في "نفع الطيب" (٢١٩/٤) بتحقيق محمد

محي الدين عبد الحميد.

النموذج الثالث:

فقد قال الخافظ في " اللسان " أيضاً (٣ / ٣٥١ رقم ١٤٢١) :

(عبد الله بن محمد بن سهل العبدريّ الدورقي، سمع ببلده وغيرها عن جماعة، منهم: أبو عبد الله بن مطروح، وعتيق بن علي وابن المواق، وأبو الحسن ابن كوثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالأسكندرية عن أبي الطاهر بن عديب الخطامي، قال ابن عبد الملك: كان فقيهاً عارفاً بالشروط، درياً بالفتوى، أدياً ممتع المجالسة، قال: كانت بينه وبين ابن الأبار منازعة ومناقضة، فقال منه ابن الأبار، ونسبه إلى الكذب، وكان استقضي بدانية، ثم صرف بابن الأبار، ثم عزل ابن الأبار وأعيد ابن سهل، ثم صرف ومات في ذي القعدة سنة خمس وثلاثين وستمائة).

هذه الترجمة التي صاغها الخافظ — رحمه الله — على هذا النحو، الذي يبدو في ظاهره سليماً مترابطاً منسجماً، تُعدّ من أغرب ما وقفت عليه من التراجم خلطاً وتشويشاً وقد ترابط وإنسجام، سواء من حيث اسم ونسب المترجم له، أو من حيث مضمون الترجمة والأحداث الواقعة في إطارها.

وقد لا يحتمل الخافظ ابن حجر وزرّ هذا الخلط وحده، بل قد يشاركه ابن عبد الملك، أو أحد نساخ كتابه، إذ يمكن أن نسخة " الذيل والتكملة " التي نقل منها الخافظ هذه الترجمة كان بها تحريف أو

نقص أو دخول ترجمة في أخرى أو غير ذلك من الآفات ، كما تقدم في المدخل، وإلا فعبد الله بن سهل العبدري الدورقي الذي ترجمه ابن حجر على النحو الذي رأينا إما أن يكون شخصاً آخر غير هذا المترجم أو غير موجود بالمرّة، لأن المعروف بالأوصاف المذكورة في الترجمة وأسماء أولئك الشيوخ، وبتاريخ الوفاة اسمه: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحيى ابن محمد بن مطروح التجيبي من أهل بلنسية، وكنيته أبو محمد. هكذا أوردته ابن الأبار في "التكملة" (٨٩٩/٢) وابن الزبير في "صلة الصلة" حسبما نقله عنه السيوطي في "بغية الوعاة" (ص ٢٨٩)، ومن المؤسف أن القطعة المطبوعة من الجزء الرابع من "الذيل والتكملة" لابن عبد الملك، وهي التي تحوي تراجم من اسمه عبد الله فقد منها جزء كبير، حيث انتهى الموجود منها بعبد الله بن سعدون التميمي (ص ٤٣٠-٤٣١) ثم أضاف المحقق تراجم من قطع أخرى بدئت بعبد القاهر لتكميل الجزء. فيكون اسم كل من عبد الله بن محمد بن سهل وعبد الله بن محمد بن عبد الله مفقوداً فيما فقد، فلم يمكن الوقوف على نقل ابن حجر في مصدره الأصلي، ومع ذلك فما عند ابن الأبار وابن الزبير بالإضافة إلى عدة قرائن أخرى يكفي - إن شاء الله - لإزاحة الوهم المتوه عنه سابقاً، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

أولاً : بدأ ابن حجر ترجمة الرجل هكذا: (عبد الله بن محمد بن سهل العبدري الدورقي، سمع ببلده وغيرها عن جماعة، منهم: أبو عبد الله

ابن مطروح، وعتيق بن علي وابن المواق، وأبو الحسن ابن كوثر، وابن زرقون في آخرين، وبالإسكندرية عن أبي الطاهر بن عوف الحضرمي).

والذي يظهر أن أبا عبد الله ابن مطروح الذي جعله ابن حجر أحد شيوخ عبد الله بن سهل الدورقي هو ابن سهل نفسه - إن كان هناك من اسمه عبد الله بن سهل - وابن مطروح إنما هو تكملة لاسمه ونسبه تحرف على الناسخ عندما طال تعدد الآباء، فجعل ابن مطروح من شيوخه، إذ اسم ابن مطروح كما تقدم: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحيى التميمي، وكنيته أبو محمد، لا أبو عبد الله كما ذكر الحافظ، إذ من النادر أن يكنى عبد الله بأبي عبد الله، وقد كنى كل من ابن الأبار وابن الزبير ابن مطروح بأبي محمد، وسيأتي أن ابن الأبار روى عنه، وقد ذكر ابن عبد الملك في "الذيل والتكملة" في شيوخ ابن الأبار: أبوي محمد: ابن عبد الله بن مطروح وابن محمد النامسي.

والدليل على أن الشخصين واحد:

١ - عَدَد الحافظ ابن حجر من شيوخ ابن سهل بعد ابن مطروح: عتيق بن علي، وابن المواق، وأبا الحسن بن كوثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالإسكندرية أبا الطاهر بن عوف الحضرمي.

وذكر ابن الأبار نفس هؤلاء في شيوخ ابن مطروح، حيث عد: أبا بكر عتيق بن علي القاضي، وأبا عبد الله بن زرقون، وأبا الحسن بن كوثر، وأبا الطاهر ابن عوف، أجازته من الإسكندرية.

٢ - المصادر التي ترجمت لابن الأبار والتي أمكن الوقوف عليها لم تشر إلى توليته لقضاء دائية، لأنه تولى هذا المنصب مدة قصيرة لم تستأثر باهتمام مؤرخيه، وقد شغلت تلك المصادر بالمهم من ترجمته عن تلك المدة الوجيزة التي تولى فيها قضاء ناحية غير ذات أهمية - آنذاك - زيادة على قصر مدتها، والمصدر الوحيد الذي أشار إلى توليته للقضاء - باستثناء نقل ابن حجر عن ابن عبد الملك - هو ابن الأبار نفسه، حيث قال في ترجمة عبد الله بن مطروح من " التكملة " : (وولي بآخر من عمره قضاء دائية ثم صرف بي عندما قُلت، فذلك في شهر رمضان سنة ٦٣٣ ، ثم أعيد إليها بعد ذلك لما استعفيت منه) .

فإذا عرفنا أن ابن مطروح توفي سنة ٦٣٥ ظهر أن المدة التي تبادلها فيها هذا المنصب لانتجاوز الستين، ربما كان نصيب ابن الأبار منها أقل من سنة، لأنه صرف آخر مرة بابن مطروح، وابن مطروح نفسه مات مصروفاً عن القضاء .

ومن البعيد أن يكون هناك شخص ثالث اسمه عبد الله بن سهل الدورقي بادلها هذا المنصب في ذلك الطرف الوجيز، لأن ذلك أمر يستحق التنويه، وقد عرف ابن الأبار بالدقة في سرد حوادث منطقته حتى عده المؤرخون المصدر العمدة لتاريخ شرق الأندلس في زمانه، فإذا كان ذلك شأنه بالنسبة إلى ما يدور حوله من أحداث، فكيف بما يخصه هو ويكون طرّفاً فيه يسرده على ذلك النحو المبثور، ثم لا يترجم لابن

سهل المنافس الثالث في " التكملة " ولايورد له فيها ذكراً أصلاً !؟

ولايمكن أن يقال: إن قصة تولية ابن الأبار لقضاء دانية تكررت بعلم هاتين السنتين، فيكون ابن سهل جاء بعد ابن مطروح، لأن سلسلة الأحداث التي وقعت بعد سنة ٦٣٥هـ التي توفي فيها ابن مطروح تمنع من افتراض ذلك، فقد ذهب ابن الأبار في سفارة إلى أبي زكريا الحفصي بتونس عند حصار بلنسية سنة ٦٣٥هـ وبعد عودته بيسير سقطت المدينة أي في سنة ٦٣٦هـ، فغادر الأندلس في تلك السنة بصفة نهائية إلى تونس، وفي انتظارها وبين حماة إلى أن توفي سنة ٦٤٨هـ.

وأيضاً فإن دانية كانت في ذلك الوقت تابعة لبلنسية ومن أعمالها، وحيث سقطت العاصمة واستسلم أميرها أبو جميل زيان وكتب ابن الأبار نفسه وثيقة الاستسلام فلم يبق مجال لتوليته قضاء ولاغيره.

والمرجح أن ابن الأبار تولى قضاء دانية من رمضان ٦٣٣هـ إلى أواخر السنة أو أوائل سنة ٦٣٤هـ ثم رقى إلى منصب الوزارة والكتابة للأمير، وخلفه في منصب قضاء دانية، شيخه وصديقه أبو محمد ابن مطروح، وأما ابن سهل فلم أحد له مجالاً للذكر هنا.

يزيد ماتقدم وضوحاً وبياناً:

٣ - أن ابن حجر قال عن ابن سهل: (توفي في ذي القعدة سنة ٦٣٥هـ)، وقال ابن الأبار عن ابن مطروح: (توفي ببلنسية مصروعاً عن

القضاء ، عند المغرب من ليلة الجمعة التاسع لذي القعدة سنة ٦٣٥ هـ والروم محاصرون بطنسية).

وهذا ما ذكره ابن الزبير أيضاً، فهل يُشكك بعد هذا في أن ابن سهل وابن مطروح هما شخص واحد؟! لأنه لو فرض أنهما اتفقا في الاسم عبد الله بن محمد، وفي أسماء الشيوخ، وفي تقلد نفس المنصب، في نفس السنة، مبادلين نفس الشخص وهو ابن الأبار وماتا على نفس الهيئة إلا كل منهما مات مصروفاً عن القضاء : فمن البعيد جداً أن يموتا في نفس الشهر من نفس السنة حتى ولو كانا توأمين من النوع الذي يتأثر أحدهما للآخر تأثراً كاملاً فيتألم لألمه ويضحك لضحكه.. إلخ، لأن الموت وتولية القضاء والصرف عنه، أشياء خارجة عن إرادتهما.

ثانياً: قال ابن حجر عن ابن سهل: (كان فقيهاً عارفاً بالشرط درياً بالفتوى) تمتع بالجالسة).

وهذا ما وصف به ابن الأبار ابن مطروح، حيث قال: (وكان فقيهاً، عارفاً بالأحكام، عاكفاً على عقد الشروط، من أهل الشورى والفتيا، أديباً، شاعراً، مقدماً، فكهاً).

ثالثاً: ثم ذكر ابن حجر طعن ابن الأبار في ابن سهل وتكذيبه إياه حيث قال:

(كانت بينه وبين ابن الأبار منازعة ومناقضة، فنال منه ابن الأبار، ونسبه إلى الكذب....).

ويمكن القول هنا: إن كان المقصود بطعن ابن الأبار هذا شخصاً اسمه عبد الله بن سهل العبدري تداخلت ترجمته - في نسخة الحافظ من "الذيل والتكملة" - مع ترجمة ابن مطروح، فهذا ممكن.

أما إن كان المقصود هو ابن مطروح، فنص ابن الأبار في ترجمة الرجل - كما سيأتي قريباً - يُعد ذلك.

على أنه لا يستبعد أيضاً - رغم الخطأ الواقع في اسم الشخص - أن يكون المقصود هو ابن مطروح، وأن يكون ابن عبد الملك قصد غمز ابن الأبار بطعنه على من نافسه القضاء، لأن ابن عبد الملك يتساهل في نقل الطعون كما بيته بتفصيل في موضع آخر، وأن يكون وهم الحافظ - رحمه الله - محصوراً في نقل الاسم على سبيل الغلط. وأما مضمون مانسبه ابن عبد الملك إلى ابن الأبار فصحيح، وهو احتمال وارد لأسباب ليس هذا موضع بسطها، ومع هذه الاحتمالات فالحق أن ابن الأبار لم يطعن في ابن مطروح ولا كذبه، بل وصفه بالصدق وروى عنه واستجازه أكثر من مرة، وها هو ذا نص كلامه في "التكملة" (٨٩٩/٢):

(...) كان صدوقاً في روايته، سمعت منه حكايات وأخباراً وأنشدني لنفسه ولغيره كثيراً، وأجاز لي غير مرة جميع ما رواه وأنشأه، وروى عنه بعض أصحابنا).

ومعروف عن ابن الأبار أنه كان متشدداً في الرواية عن الشخص إلا إذا كان في الذروة العليا من العدالة وال ضبط، وقد رأينا فيما تقدم في

التمهيد أنه تحامى الحافظ الكبير أبا العباس النباتي لأنه قيل فيه: (وغيره أضبط منه)، وكثيراً ما تجده في "التكملة" يفيض في البناء على شخص، ثم يقول: لقيته واجتمعت به ولم آخذ عنه ولا استجزته، مع حرصه الشديد على الرواية، ومن الأعلام الذين اجتمع بهم ولم يرو عنهم هؤلاء الذين ذكرهم ابن عبد الملك نفسه في ترجمته من "الذيل والتكملة" في الجزء ٦ ص ٢٥٧ حيث قال:

(ورأى من أكابر أهل العلم طائفة ولم يأخذ عنهم، منهم: أبو أحمد جعفر بن عبد الله بن سيد بونه الخزاعن، وأبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن يغمور، وأبو بكر ابن جابر السقطي، وصحبه، وأبو الحجاج ابن محمد بن طلحوس، وسأله مرات، وأبو الحسن بن محمد بن أبي عشرين، وابن محمد القسطلي، وأبو الحكيم عبد الرحمن بن عبيد السلام بن برجان، ويوسف بن عياد الملياني، وأبو عبد الله ابن أحمد بن منصور بن صاحب الصلاة، وابن يخلفتن الفازازي، وأبو الفتوح بن عمر فاخر، وأبو القاسم الطيب بن محمد العتقي، وأبو محمد ابن ادريس بن شق الليل، وعبد الحق ابن عبد الله بن عبد الحق).

فكيف لا يأخذ عن هؤلاء وأمثالهم، من أكابر أهل العلم وثقاتهم، ومنهم من صحبه ولأزمه، ومنهم ومن غيرهم من أثنى عليه في كتابه "التكملة" ثم يأخذ عن رجل وصفه هو نفسه بأنه كذاب؟! مع العلم بأن وصف الكذب هو أحط أنواع الجرح، بل لم يكتف بالأخذ عنه مرة

واحدة، وإنما استخازه عدة مرات كما ذكر.

ويقال لابن عبد الملك - إن كان قصده هو غمز ابن الأبار بهذا الكلام:

إنه نعت ابن الأبار في كتابه "الذيل والتكملة"، بأنه: (كان آخر رجال الأندلس براعة وإتقاناً وتوسعاً في المعارف واقتنائاً، محدثاً، مكثراً، ضابطاً، عدلاً، ثقة، ناقدًا، يقظاً).

والمنطق السليم يقتضي أن مَنْ كان بهذه المثابة من اليقظة والنقد والافتتان، بله الثقة والعدالة، وحدث أن رقى من منصب صغير كقضاء بلدة صغيرة إلى الوزارة والاختصاص بالأمير ألا يبقى متشوقاً إلى ذلك المنصب، فضلاً عن أن ينزل إلى درك الظن على مَنْ خلفه فيه ورميه بالكذب المحانب للإيمان، فهذا من شأن مطلق الناس إلا الشواذ فضلاً عن العقلاء، فضلاً عمن يتصف بتلك الأوصاف التي أضفاها عليه ابن عبد الملك.

* * *

النموذج الرابع:

قال الذهبي في "الميزان" (١٠٠/١ . رقم ٣٨٨) :
(أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي ، عن قاسم بن أصبغ ، وقاه
القاضي عياض) .

وقال ابن حجر في " اللسان " (١٧٦/١ رقم ٥٦٤) ، متمماً كلام
الذهبي :

(وهذا يعرف بابن الهندي ، قال القاضي : كان أوحده عصره في عقد
الشروط ، ولم يكن يلقب بالقبول القول ولا المرضي في دينه ، وهو آخر من
لاعن زوجته بالأندلس ، روى عن قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة ،
مات سنة : تسع وتسعين ، وثلاثمائة عن ٩٩ سنة) .

وهذا الرجل لم يوهنه القاضي عياض ، ولا طعن فيه أحد من
أئمة الحديث بالأندلس ، بل هو عندهم موثق ، والذي تكلم فيه هو أبو
مروان ابن حيان المؤرخ الأندلسي الشهير ، والقاضي عياض إنما هو ناقل

لكلامه فقط، وليس هو المخرج له.

ولا بأس من ذكر نبذة من ترجمة ابن الهندي ليزداد الأمر وضوحاً:
فهو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الحمداني أبو عمر ابن الهندي من
أهل قرطبة، وهو صاحب الوثائق المشهورة المتداولة بين الناس قديماً
والمعروفة بـ: "وثائق ابن الهندي".

ولد سنة ٣٢٠هـ وتوفي سنة ٣٩٩هـ عن تسع وسبعين سنة لا
عن ٩٩ سنة، روى عن قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، وابن أبي
دليم، وأبي علي البغدادي القالي ونظرائهم.

وكان كثير الحديث، حافظاً للأخبار، وخاصة أخبار أهل
الأندلس، بصيراً بالحجة، يستشير به الناس في قضاياهم.
ورغم كثرة حديثه فتخصصه إنما كان في الفقه والوثائق، ولذلك
قل اتصال الإسناد به.

قال الحافظ محمد بن أحمد بن مفرج: (قرأت على أبي عمر ديوانه
في الوثائق ثلاث مرات، وأخذته عنه على نحو تأليفه له، فإنه ألف أولاً
ديواناً مختصراً، من ستة أجزاء فقرأتها عليه، ثم ضاعفه وزاد فيه شروطاً
وفصولاً وتبهيّات، فقرأت ذلك عليه أيضاً، ثم ألف ثالثة، واحتفل فيه،
وشحنه بالخبر والحكم والأمثال، والنوادر والشعر والفوائد، والحجج فأتى
الديوان كبيراً، واخترع في علم الوثائق فنوناً وألفاظاً، وفصولاً وأصولاً،

وعقداً عجيبة، فكُتبت ذلك عنه وقرأته عليه^(١).

وقال ابن عفيف فيما نقله عنه ابن بشكوال: (ونفع الله بكتابه المسلمين). وهو آخر من لاعن زوجته بالمسجد الجامع بقرطبة سنة ٣٨٨ هـ فعوتب في ذلك وقيل له: مثلك يفعل هذا؟ فقال: أردت إحياء سنة. وقد نقل القاضي عياض في "المدارك"^(٢) عن أبي مروان ابن حيان قوله فيه: (ولم يكن بالمرضي في دينه ولا بالمقبول قوله، عديم المروءة، وذكرته فيه أشياء منكرة).

وقد يكون هذا تحاملاً من ابن حيان لا يعرف سببه، أو هو ناتج عن تشدد الأندلسيين ومعاداتهم لكل من يخالف مألوف بلادهم، وإلا فلو كان الرجل يتصف بأقل من هذا الذي ذكره ابن حيان لاكتشفه الحافظ ابن مفرج الذي رافقه في مراحل تأليف كتابه، ورواه عنه وقرأه عليه امرأته مرحلة. وذلك يستدعي مخالطة وملازمة، وابن مفرج أحد نقاد هذا الشأن البصراء النابهين المتشددين، وقد اكتشف أمر أناس كاذب غيره يفتربهم لولا دقته في النقد، كما بينت ذلك في بحثي عن "الجرح والتعديل" في المدرسة المغربية للحديث، فلو رأى منه شيئاً مما رماه به ابن حيان لكان أول من طعن عليه كما فعل مع غيره، وقد وجدنا منه خلاف ذلك، فقد أنشئ عليه وعلى ابتكاره، وافتخر بمرافقته في تأليف الكتاب، ورواه عنه.

(١) ابن بشكوال في الصلة (٢٠/١) نقلاً عن مفرج.

(٢) انظر: المدارك ط. بيروت (٤٦٤/٩).

وهذا الحافظ الناقد البصير أبو القاسم ابن بشكوال يثني على الرجل
ويطريه، ويصف علمه وديانته وأخلاقه، ثم ينقل وفاته عن ابن حيان
دون أن يتعرض لما ذكره فيه من طعن، مما يدل على أنه غير مقتنع بما
ذكره ابن حيان ولا موافق له على رأيه.

والمؤاخذه على الحافظين الذهبي وابن حجر هتا، إنما هي في نسبتهما
إلى أبي حيان الحديث ما رواه ابن الرجل مجروح عند المحدثين،
مع أن الأمر بخلاف ذلك، أما لو نسباه إلى صاحبه أبي مروان ابن حيان
المؤرخ فإن الأمر يختلف باختلاف ما بين ابن مفرج وابن بشكوال وعباس،
من ناحية النقد الحديثي، وبين أبي مروان ابن حيان، إذ لكل منهما في
تقويم الرجال، ومنظوره الخاص إلى الأشخاص.

* * *

النموذج الخامس:

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/١٤٤ رقم: ٥٠٧):
(شريح بن أحمد بن شريح الرعيني المسند المقرئ المشهور، مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة، وله ثمان وثمانون سنة، وقد كبر وعرف، قاله القاضي عياض).

ويفهم من كلام الحافظ رحمه الله أن الرجل ضعيف، لأن الذي وضعفه هو تلميذه القاضي عياض حيث رماه بالخرف نتيجة الكبر، وعليه فيما يخص هذا الرجل ملاحظتان:

الأولى: أن شريح بن أحمد الرعيني ليس هو هذا الذي ذكره القاضي عياض في مشيخته، بل هو جده، وشيخ عياض المقصود بالترجمة اسمه: شريح بن محمد بن أحمد بن شريح الرعيني.

الثانية: إجحافه في ترجمته إجحافاً يخلّ ببيان المقصود من حاله، فماذا بعد الكبر والخرف؟ هل حَدَّث أو أقرأ في تلك الحال؟ هل ثبت أخذ أحد عنه فوقف على تخليط أو تلقين أو خطأ مما يلزم المعرفين - عادة - فتطرح رواياتهم ١٩.

هذا ما لم يبينه الحافظ ولا عرج عليه، مع أن بيان أمره بعد الخرف موجود في نفس مشيخة القاضي عياض التي اقتصر منها على نقل الخرف وحده، ومعلوم عندهم أن التنبيه على ما بعد الخرف يعد من أكذ

الراجبات، بل هو الغاية من ذكر الرجل في كتب الضعفاء، وذلك حتى يميز ما حدث به في حال انتباهه فيقبل - إن كان ثقة - وما حدث به في حال خرفته فيترك، أو لزوم داره وترك التحديث عندما كبر واحتل فتقبل روايته على الإطلاق، كما حدث لكثير من الرواة.

وكل ترجمة لمن عطله الكبر تخلو عن مثل هذا البيان فهي ناقصة وغير ذات جدوى.

والرجل بعد ذلك إمام كبير وهو أحد رجالات الأندلس المبرزين في القراءات والحديث، وإليه كانت الرحلة في القراءات وعلوم القرآن، وعده أبو بكر ابن خيّر في "فهرسته" أول شيوخه على الإطلاق، وقد بقي خطيباً لإشبيلية خمسين سنة دون أن يقطع التحديث والإقراء، فكثرت تلاميذه والأخذون عنه، ولم يعمزه أحد قط بكلمة.

أما قضية تحريفه وكبره فقد أشار إليها القاضي عياض في "الغنية" عَرَضاً، ومع ذلك بين أنه لزوم داره ولم يحدث أو يقرئ بعدها، حيث قال^(١):

(...وولي خطة قضاء إشبيلية سنين، ولم يقطع الإقراء والأخذ عنه في تلك المدة، إلى أن صُرف، فلزم الإقراء والإسماع والقيام بالخطبة والصلاة، إلى أن أقعده الكبر عن ذلك، ولم يقدر على التصرف ولزم داره

(١) الغنية ورقة ٦٣ مصورة عن مخطوطة بالخزانة العامة .

فاستخلف على الصلاة إلى أن عطله الكبير والخرف).

فأفاد أنه انقطع عن الإقراء والإسماع حينما أقعده الكبير، ولم يقدر على التصرف، وقبل أن يخرف، ومن باب أولى أن لا يحدث ويقرئ بعد الخرف، ولذلك لم يُرو عنه في تلك الحال، ولا حفظ عنه خطأ ولا تخليط، ولعلنا لأجل هذا لم يذكره الذهبي في "الميزان"؛ لأنه لا ترتب فائدة على ذكره في كتب الضعفاء^(١).

* * *

(١) انظر ترجمته في "الصلة" لابن بشكوال (٥٢٣/٢) و"الفنية"

للقاضي عياض (ورقة ٦٣ مخطوطة الخزانة العامة بالرباط)، و"بغية الملتبس" (٣٠٥)، و"فهرست ابن ختم" باب تسمية الشيوخ الذين رويت عنهم... إلخ (ص ٤٥٦)، و"غاية النهاية" لابن الجزري (٣٢٤/١).

[خاتمة]

وبعد هذا كان ينبغي أن نذكر في هذه النماذج مع الإمامين الذهبي وابن حجر فلأنهما يعتبران بدورهما نموذجين لحفاظ المشرق ونقاده، نظراً لاعتنائيهما وموسوعيتهما وتمكنهما في باب معرفة الرجال مما لم يتم لغيرهما التمكن منه أو الوقوف عليه.

ومع ما وهبا من ذكاء ونباهة وتيقظ، وحاسة نقدية فذة، وما وُفقا إليه من استخدام بارع لقواعد الفن الموضوعية للتمييز بين المشتبه والمتماثل والمتداخل والمشكل بالنسبة إلى رجال المشرق إلى حد يدعو إلى التقدير والإعجاب والإكبار، نجد واقعهما هو ما رأينا بالنسبة إلى رجال المغرب.

فالحافظ ابن حجر، وهو مثال الباحث المتعمق الصبور على استنطاق المصادر واعتصارها، والدؤوب على المقارنة والاستنتاج، والنفس الطويل في تتبع مظان الحلول لأغوص المشاكل، الموفق في التوفيق بين ما يبدو في غاية التناقض والتعارض، حينما وجد في "الذيل والتكملة" ترجمة لرجل اشترك مع ابن الأبار في حدث، وكان ابن الأبار

طرفاً فيه، لم يكلف نفسه الرجوع إلى "تكملة ابن الأبار" وهو المظنة الأصلية للتحقق من الحدث وما ترتب عليه، باعتبار مؤلفه أحد أطراف الحدث، مع أنه ينقل عنه ويعتمده في غير ذلك، فإذا كان هذا شأن الذهبي وابن حجر، فكيف تتصور من دونهما من المشاركة الذين يتناولون تاريخ المغرب والمغاربة، أو يُقَوِّمون أحداثه وحوادثه؟

وفي محصلتي جملة وافرة من أوهامهما وأوهام سواهما من المشاركة في أحوال المغرب وأهله، لعل الله يوفقني فأبرزها في كتاب خاص.

ولولا خوف التطويل لأزحمت النقاب عن وهم وقع فيه جمهور كبير من علماء المشرق، حيث صدّقوا مضمون المحضر الذي قيل إنه أخذ بالمغرب والأندلس ضد أبي الخطاب ابن دحية، ورددوه في كتبهم، وليبنت زيف ذلك المحضر بأدلة مقنعة لاتدع مجالاً لقبوله أو اعتباره، ولعلني أفرد للحديث عنه مقالاً مستقلاً، لأن الحديث عنه متشعب، والكلام فيه يستدعي طولاً.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

المحتويات

٦-٥	مقدمة الناشر
٧	مقدمة المؤلف
	<u>القسم الأول : المدخل إلى الموضوع :</u>
	مناقشة المقرئ في كلامه - الذي مفاده أن
	المشاركة والمغاربة كلاهما يقع منهما القلط
٩-٨	في تاريخ الآخر - في عناصر ثلاث
١٣-١٠	العنصر الأول : غلط المشاركة في المغرب وأسبابه
	العنصر الثاني : تناول المغاربة لقضايا المشرق
	وتاريخه ورجاله ويتضمن نقد قول المقرئ إن
	المغاربة لا يحررون تاريخ المشاركة على سبيل
	الإجمال والتفصيل. عرض نماذج من مؤلفات
	المغاربة في التاريخ والرجال والأنساب والجرح
	والتعديل وغيرها دالة على تقدم المغاربة في هذا
٢١-١٢	المضمار وإقتانهم
٢٣-٢٢	العنصر الثالث : قضية ابن خلدون
	<u>القسم الثاني : النماذج</u>
٣٠-٢٤	النموذج الأول
٣٥-٣١	النموذج الثاني
٤٤-٣٦	النموذج الثالث
٤٨-٤٥	النموذج الرابع
٥١-٤٩	النموذج الخامس
٥٣-٥٢	خاتمة البحث

1940 4